الخلاف وذلك لان الحق بدار الحرب صار بمنزلة اهل الحرب حتى ترى
الى قوله لانه دين كان ثابتا حين بناه اى كان ثابتا حين بناه ولا يلزم بالالحاق بتقطع عن الميت فصار
الاسلام عنده كما ينقطع عن الميت فصار اللاحق كالميت لكن اللحاق ليس بالموت حقيقة فيتوقف
الى قضاء القاضي او لان اقتضاء الحوق باللحاق او عتلف فيه فتوقف نفاذه على قضاء القاضي
كما في سائر المجتهدات ثم ما قضى القاضي باللحاق حكم بموته فثبت الاحكام المذكورة من عتق
المدبرين وامهات الاولاد وحلول الديون المؤجلة وفعل كسب الاسلام الى الورثة انما تفاد
اصحابنا خلافا للشافعي وقد مر بيانه مستوفى عند قوله وان مات او قتل على ردته النقول
ما اكتسبه في اسلامه الى ورثته المسلمين ثم لما حلت ديونه يقضى من كسبه وبعصل قضاء
من كسب الاسلام او كسب الردة سيجيء عقب هذا انشاء الله تعالى قوله وهي ما ذكرناها اي الاقوال
المتعلقة بموت المرتد هي التي ذكرناها من عتق المدبرين وامهات الاولاد وحلول الديون
وفعل كسب الاسلام يقال حل الدين حلولا من باب فعل يفعل بفتح العين من المانع وكسرها في
المستقبل كذا اثبته صاحب الديوان وغيره قوله ثم يعتبر كونه وارثا عند لحاقه في قول محمد
وقد مر بيانه مستوفى عند قوله وعنه انه يرثه من كان وارثا له عند ردته وينظر عنده قوله
هو السبب اي السبب لزوال العصمة قوله بتعزره اي لتعزيزه قال ابو يوسف وقت القضاء
اي يعتبر وارثا وقت القضاء ليصير موتا بالقضاء استدراك
الا بالقضاء قوله والموتة اذا الحق بدار الحرب فهي على هذا اي على هذا الخلاف بين ابي يوسف
ومحمد فعند ابي يوسف يعتبر وجود الوارث وقت القضاء وعند محمد وقت اللحاق او وقت
القضاء على اختلاف قوله ولو يقضي الديون التي لزمته في حال الاسلام مما اكتسبه في حال الاسلام
وما لزمه في حال ردته من الديون مما اكتسبه في حال ردته هذا لفظ القدوري في مختصره
وهو قول زفر والحسن كذا قال الكوفي في مختصره وقال في شرح الاقطع روى عن ابي حنيفة
مثله ولكن الكوفي لم ينسب هذا القول الى ابي حنيفة بل قال في مختصره وقال زفر والحسن
ما لحقه في حال الاسلام في الدين فهو مما كسبه في حال الاسلام وما لحقه في حال الردة فيما كسبه
في حال الردة فلا يكون ما كان في الاسلام في مال الردة ولا ما في حال الردة في مال الاسلام وقال
ايضا في مختصره روى الحسن بن زياد ان ما كان على المرتد من دين قبل ردته وبعدها فهو
فيما كسب في حال اسلامه الدينان جميعا ولا يكون فيما كسبه في حال ردته ويكون ما كسبه في
حال

ردته

ردته فيئا الى اهله المسلمين الا ان ما بقي من كسبه في حال اسلامه بدينه فيكون ما بقي فيما كسب
في حال ردته وهذا بخلاف ما رواه ابو يوسف الا ان ابا يوسف روى عن ابي حنيفة ان
الدين كله ما لحق قبل الردة وبعدها فيما كسب قبل الردة الا ان لا بقي كسبه في حال
الردة فيكون ما بقي في كسبه في حال الاسلام وجه ما روى القدوري وهو قول زفر
والحسن ان الدين المستحق اي الواجب بالسبب الواقع في حالة الاسلام يخالف في حالة الاسلام
الدين الواجب بالسبب الواقع في حالة الردة ثم كل واحد من كسب الاسلام وكسب الردة
حصل بذلك السبب الموجب للدين فلا يقضى دين هذه الحالة من كسب هذه الحالة
ودين تلك الحالة من تلك الحالة للمناسبة لان الغرم بالغنم ووجه ما روى الحسن عن
ابي حنيفة الدين يتعلق بما يورث لا بالغ ولا كسب الاسلام يورث دون كسب الردة
لان في كسب الاسلام لا كسب الردة الا اذا لم يكن في كسب الاسلام وفاء فحينئذ
يقضى من كسب الردة ولا يمتنع قضاء الدين من كسب الردة لكون شيئا الا ترى
ان الذمي اذا لم يكن له وارث تكون تركته فيئا لبيت المال ثم اذا اظهر له دين يقضى
منه كذا هذا ووجه ما روى ابو يوسف عن ابي حنيفة ان الدين يتعلق بالمال عند
الموت لا بما زال من قبل وكسب الاسلام زال بالنقل الى ورثته بالموت وماله عند الموت كسبه
في الردة فيقضى الدينان من كسب الردة الا اذا لم يكن كسب الردة بالدين فحينئذ يقضى
من كسب الاسلام لان الدين مقدم على الارث وهذا معنى قولهم تقديما لحق المرتد
هذا كله قول ابي حنيفة اما على اصل ابي يوسف ومحمد فلا يورثه واكسابه في الحالين سواء
لان كسب الردة مورود عندهما ككسب الاسلام لانه يملكهما جميعا وهذه رواية
عن ابي حنيفة اي قضاء الدين الاسلام وقضاء دين الردة من كسب الردة رواية عن
ابي حنيفة وقول زفر والحسن وعنه يبدأ بكسب الاسلام اي عن ابي حنيفة الا ان
يبدأ بكسب الاسلام وهي رواية الحسن عنه ذكرناه انفا وعلى عكسه اي يبدأ بكسب الردة
فان لم يقض من كسب الاسلام وهذه رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة وجه الاول اي وجه
المذكور اولا وهو قضاء دين كل حال من كسب تلك الحال وقد انقضى بيان ما قال في
الوجه الاول في تقويرنا انفا فلا حاجة الى الاعادة ولحق بخلوة الوارث بضم الخاء
للحال ذكره ايضا حالا لما قبله وهو ان كسب الاسلام لملك المرتد فيه اي في كسب الاسلام